

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١٦ وموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أنقل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ والموجهة من القاضي كارمل أغيوس، رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (المحكمة الدولية) (انظر المرفق).

لقد أثار القاضي أغيوس في رسالته مسألة تتعلق بتشكيل دائرة الاستئناف في المحكمة الدولية. وعلى وجه التحديد، يُشير القاضي أغيوس إلى أن هناك سبعة قضاة دائمين باقون في المحكمة الدولية، أربعة منهم مكلفون بالعمل في دائرة الاستئناف، وثلاثة مكلفون بمحاكمة ملاديتش (منهم قاضٍ واحد مكلف أيضاً بالنظر في الطعن المقدم من برليتش). لذا، وفي حال تقديم طعن تمهيدي نتيجة محاكمة ملاديتش، فإنه سيتعذر تشكيل هيئة استئناف من خمسة قضاة، على النحو المطلوب بموجب الفقرة ٣ من المادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية، لأن القضاة المكلفين بمحاكمة ملاديتش لا يمكنهم، بسبب التعارض، النظر في الطعن بالحكم الذي أصدره بدايةً.

وتحسباً لهذه المشكلة، يقترح القاضي أغيوس أن ينظر مجلس الأمن في الإذن بتكليف القاضي بيرتون هول (جزر البهاما)، بصورة مخصصة ومؤقتة، بالعمل في دائرة الاستئناف في المحكمة الدولية لأغراض النظر في أي طعون تمهيدية نتيجة محاكمة ملاديتش. وكان القاضي هول أحد القضاة الدائمين في المحكمة الدولية حتى الانتهاء مؤخراً من إجراءات محاكمة هادزيتش. وهو يرأس حالياً هيئة المحكمة التي تنظر في إعادة محاكمة ستانيشيتش وسيماتوفيتش أمام الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (الآلية الدولية)، وهو يقيم في لاهاي لذلك السبب. ويذكر القاضي أغيوس أن القاضي هول سيخدم في المحكمة الدولية وفي الآلية الدولية في آن معاً، وأن الأتعاب ستُدفع له على أساس



تناسبي مقابل أي عمل يؤديه بشأن الطعون التمهيدية التي يمكن أن تنشأ عن محاكمة ملاديتش. وقد أجرى القاضي أغيبوس مشاورات مع القضاة الآخرين في المحكمة الدولية ومع رئيس الآلية الدولية بشأن اقتراحه هذا.

وأود أن أشير في هذا الصدد، إلى أن قاضي المحكمة الدولية يمكن أن يشغل أيضاً منصب قاضٍ في الآلية الدولية، وفقاً للمادة ٧ من الترتيبات الانتقالية المنصوص عليها في المرفق ٢ من قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠).

وأذكرُ أيضاً أن المحكمة الدولية توقّعت في أحدث تقرير عن استراتيجية الإنجاز قدمته إلى مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠١٦، أن تُنجز محاكمة ملاديتش في نهاية عام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، فإن الآلية الدولية تتوقع، وفقاً للتقرير المرحلي الذي قدمته في أيار/مايو ٢٠١٦، أن تُعرض التوقعات الأولية بشأن مواعيد بدء وإنجاز إعادة محاكمة ستانيشيتش وسيماتوفيتش، في التقرير المرحلي القادم الذي ستقدمه إلى مجلس الأمن.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بعرض هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بان كي - مون

يشرفني أن أكتب إليكم بخصوص مسألة تتعلق بتشكيل دائرة الاستئناف في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (المحكمة الدولية).

لعلكم تذكرون أن الفقرة ٣ من المادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تنص على أن "تتألف دائرة الاستئناف من سبعة قضاة دائمين. وأن تتألف دائرة الاستئناف، فيما يتعلق بالنظر في كل طعن، من خمسة من أعضائها". ولكن لم يبقَ لدى المحكمة بعد انتهائها من النظر في الطعن المقدم من ستانيشيتش وزوبليانين في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وانتهائها مؤخراً من محاكمة هادزيتش في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، سوى سبعة قضاة دائمين. وقد تم تكليف أربعة قضاة منهم للعمل في دائرة الاستئناف، وثلاثة لمحاكمة ملاديتش (وتم أيضاً تكليف قاضٍ منهم للنظر في الطعن المقدم في قضية "بريليتش وآخرون").

وفي حال تقديم طعن تمهيدي نتيجة محاكمة ملاديتش، فإن القضاة المكلفين بمحاكمة ملاديتش بداية لا يمكن، بسبب التعارض، تكليفهم بالنظر في الطعن بالحكم الذي أصدره. وفي ظل هذه الظروف، سيتعذر بالتالي تشكيل هيئة استئناف من خمسة قضاة، على النحو المطلوب بموجب الفقرة ٣ من المادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وعلاوة على ذلك، وبموجب النظام الأساسي الحالي للمحكمة، لا أرى أي خيار من شأنه أن يُمكن المحكمة من تشكيل دائرة الاستئناف من أقل من خمسة قضاة للنظر في طعن تمهيدي نتيجة محاكمة ملاديتش. وعلى أي حال، فإنني لا أعتبر تكليف أقل من خمسة قضاة للنظر في الطعن خياراً مستصوباً.

ومن أجل حل هذه المسألة الملحة، أود أن أقترح على مجلس الأمن النظر في الإذن في تكليف القاضي بيرتون هول (جزر البهاما)، بصورة مخصصة ومؤقتة، بالعمل في دائرة الاستئناف في المحكمة الدولية لأغراض النظر في أي طعون تمهيدية نتيجة محاكمة ملاديتش، باعتبار أن القاضي هول هو، على حد سواء، أحد القضاة الدائمين في المحكمة الدولية سابقاً (عقب الانتهاء مؤخراً من إجراءات محاكمة هادزيتش)، وأحد القضاة الحاليين في الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (الآلية الدولية). وبالنظر إلى أن القاضي هول يرأس هيئة المحكمة التي تنظر في إعادة محاكمة ستانيشيتش وسيماتوفيتش أمام الآلية الدولية، فهو يُقيم بالفعل في لاهاي. وسيخدم القاضي هول في المحكمة الدولية وفي الآلية الدولية في آن معاً، وستدفع المحكمة له أتعابه على أساس تناسبي مقابل أي عمل يؤديه بشأن الطعون التمهيدية بوصفه عضواً في دائرة الاستئناف. وأؤكد أن هذا الاقتراح

لا يتوخى بأي شكل من الأشكال أن يكون تكليف القاضي هول بهذا العمل امتداداً لولايته التي انتهت مؤخراً.

ويُمثّل هذا الحل، من وجهة نظري، أبسط الحلول وأكثرها حيادية من حيث التكلفة لتسوية هذه المسألة. وفي حين أن المشكلة التي يحتمل أن تنشأ من محاكمة ملاديتش لم تتحقق حتى الآن، فإنها تلوح إلى حد كبير في الأفق. إذ أن المتهم قدم مؤخراً، في واقع الأمر، عدة طلبات للحصول على إذن له بالاستئناف لكن الدائرة الابتدائية التي تنظر في قضية ملاديتش لم تبتّ بها بعد. ونتيجة لذلك، من المرجح أن تُقدّم الطعون التمهيدية إلى دائرة الاستئناف في المستقبل القريب، ومن المهم بالمقابل أن يتم التعامل مع أي من هذه الطعون على وجه السرعة تجنباً لحدوث تأخيرات في محاكمة ملاديتش أو لاحتمال عدم التمكن من إنجازها في الوقت المناسب أو المساس بأي شكل من الأشكال بحقوق المتهم. وبناء عليه، أرى من واجبي أن أثير هذه المسألة التي ظهرت في وقت أبكر مما يمكن توقعه في أعقاب وفاة السيد هادزيتش، وأن أطلب عرضها على مجلس الأمن كيما ينظر فيها على وجه السرعة.

وأخيراً، أودّ أن أضيف بأنني استشرتُ مكتب المحكمة الدولية بشأن هذا الاقتراح، وفقاً للقاعدتين ٢٣ (باء) و ٢٣ (دال) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات المعمول بها في المحكمة الدولية، وناقشتُ أيضاً هذه المسألة بصورة مستفيضة مع جميع القضاة في الجلسة العامة الأخيرة التي عقدت في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استشرتُ رئيس الآلية الدولية بشأن هذا الترتيب المقترح.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بعرض هذه الرسالة على مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن.

(توقيع) القاضي كارمل إغيوس

رئيس المحكمة